موقف النحاة من القراءات
دراسة تأصيليَّة

صالح محجوب محمَّد التنقاري*

مُلَخَّصُ البَحْثِ

رَمَى هذا البحث من خلال المنهج الوصفي الاستقرائي إلى إظهار المرتكزات الأساسية التي ارتكز عليها النحاة في تقعيد النحو العربي، فعلى الرغم من أنَّ النحو نشأ أساساً لخدمة القرآن الكريم إلا أن النحاة اعتمدوا في تقعيدهم للنحو على أشعار العرب وكلامهم، ثم القرآن الكريم في المرتبة الثالثة – في الغالب الأعم – وليتهم توقفوا عند هذا الحدِّ، بل نجد طائفة كبيرة منهم امتدتْ ألسنتها وأقلامها إلى بعض القراءات المتواترة، ووصفتها بالضعف تارة، وباللحن تارة أخرى، وما ذلك إلا لارتطامها بقواعدهم الموضوعة! ويحاول البحث دراسة موقف النحاة عموماً من بصريين وكوفيين من القراءات القرآنية؟ والتأكيد علي أن الاحتجاج بالقراءات عرفته المدرسة البصرية والكوفية إلا أن الأخيرة توسعت فيه.

مقدمة

أحمدك ربي وأُصلي وأسلم على خير البشر محمد بن عبدالله ، وعلى آله وصحبه، والحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب بلسان عربيّ مبين، فأعجزَ العربَ والعجمَ عن مجاراته أمَّا بعد, فقد نزل القرآن الكريم على الرسول صلى الله عليه وسلم محاطاً

* أستاذ مساعد، مركز اللغات والتنمية العملية ونائب العميد لشؤون الطلاب في مركز اللغات , الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا .

بالعناية الرَّبانيَّة إذ تكفل المولى جلَّ وعلا بحفظه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: 9). واصطفى نفراً من عباده وخَصَّهم به ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ (فاطر: 32). وقد سمع الصحابة القرآن الكريم غضًّا رطباً من فَم الرسول صلى الله عليه وسلم وقد كان هؤلاء الصحابة إمّا عرباً أقحاحاً، أو مستعربين في مرتبة الأوائل فضلاً عن التكوين الخُلقي المتين الذي انتظمهم جميعاً فكانوا ثُقاةً عدولاً، فلم يكن هنالك مدخل للخطأ لا في اللغة ولا في الرواية. فلمَّا جاء الفتح الإسلاميّ، وتوسعتْ رقعةُ الدّولة الإسلاميّة، واختلط العرب بغيرهم من العجم عَرَف اللحنُ طريقه إلى ألسنة العامَّة والخاصَّة مما دفع بعض الغيورين إلى وضع قوانين أو قواعد تردّ المخطئ إلى الصواب، فكان علم النَّحو، وجاء ميلاده بعد أن واجه علماء اللغة صِعَاباً جمَّة في جمع المادَّة معتمدين على مصادر متعددة منها: القرآن الكريم، والشعر، والسَّماع عن الأعراب في البادية، ثم رتبوا تلك المادَّة ترتيب أهل الحديث فصيح وأفصح، وجيِّد وأجود، وضعيف ، ومنكر، ومتروك. وقالوا بتفضيل لغة على أخرى، وجعل بعض اللغات أفصح من بعض، فقد ورد عن أبي عمرو في إجابةٍ له لِسائل: (كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهم حجَّة ؟ فقال : أحمل على الأكثر، وأسمي ماخالفني لغات).[1] والذي يهمنا هنا أنَّ استقراء هؤلاء العلماء كان استقراء ناقصاً، ولكنهم استطاعوا أن يسدّوا الفراغ بالقياس الأمر الذي جعل قواعدهم ترتطم ببعض ما سُمِع عن العرب فبدلاً من أن يحولوا قواعدهم لِتنسجمَ مع تلك الأقوال الصحيحة المسموعة عن فصحاء العرب سلكوا طريقاً أخرى، فرموا تلك الأقوال بالشذوذ أو أوَّلوها تأويلاً بعيداً جافاً؛ لتتفق و قواعدهم.

ويحدثنا التَّاريخ أنَّ هذا الجهد الضَّخم كان محركه الأول الحفاظ على لغة القرآن، وعصمة اللسان من الخطأ، فكنا نتوقع أن تكون الشواهد كلها مأخوذةً من القرآن الكريم معضّدة بأشعار العرب، وأقوالهم، ولكنَّ بعض النُّحاة – رحمهم الله – قلبوا الأمر رأساً على عقبٍ، وظنوا باستقرائهم الناقص أنّ قواعدهم تُمثل جميع ما سُمِعَ عن العرب، لذا كان لبعضهم مواقف عدائية لقراءات قرآنية جاءت ممثلة للهجات عربية مشهورة أو غير مشهورة فجرتْ على ألسنتهم عبارات مثل: شاذة، أو لحن، أو غلط وغيرها. ورميهم لتلك القراءات بهذه الألفاظ لا لشيء سوى أنها اصطدمت بقواعدهم التي قامت على القياس، واللغة كما ذكر – أحمد أمين[2] – لاتخضع عادةً لقياس مطرد.

سيسعى الباحث من خلال المنهج الوصفيّ الاستقرائيّ التَّحليليِّ إلى دراسة التراث النحويّ ممثلاً في المدرستين البصرية والكوفية في محاولة للإجابة عن السؤال الرئيس للبحث: هَلْ طَعَنَ سيبويهِ في القراءاتِ؟ وماموقف النُّحاة عموماً من بصريين وكوفيين من القراءات القرآنية؟ وسيُسهم هذا البحث – بإذن الله – في لفت النظر إلى أهمية القراءات، وضرورة الاعتماد عليها في استنباط القواعد النَّحوية؛ لأنَّ هذه القراءات تمثل لهجات العرب، والاعتماد عليها أقوى من الاعتماد على بيت شعر مجهول القائل، أو مشكوك في صحته، فضلاً عن ذلك فإن هذا الاتجاه سيربط الناشئة بكتاب الله، ويوجه أنظار الباحثين إلى ميدان لا يزال بِكْرا، وفي حاجة إلى البحث والدِّراسة.

علم القراءات

القراءات: جمع قراءة، وهي في الأصل مصدر للفعل (قرأ) يُقال: قرأ فُلانٌ يقرأ قراءة، وكل ما جمعته فقد قرأته، ولذلك أطلقت القراءة من باب تسمية الشيء ببعضه.[3]

وعرَّفوها اصطلاحاً بأنها: عِلمٌ بكيفيَّة أداء كلمات القرآن واختلافها منسوبة لقائلها.[4]

واشترط أهل هذا الفنِّ شروطاً لصِحَّة القراءة إذا اضطرب أو اختلَّ أحدها عُدَّتِ القراءة شاذة، وهي شروطٌ ثلاثة:

1- التَّواتر: وهو نقل جماعة عن جماعة تحيل العادة تواطؤهم على الكذب من أول السند إلى منتهاه.

2- موافقة أحد المصاحف العثمانيّة ولو احتمالاً، ويقصد بذلك ماكان ثابتاً في بعض المصاحف دون بعض نحو قراءة ابن عامر: ﴿وَقَالُواْ اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ (البقرة: 116). بغير واو؛ لأنَّ ذلك ثابت في المصحف الشاميِّ، أمَّا عبارة –ولو احتمالاً– فيقصد بها موافقة المصحف احتمالاً نحو قراءة: ﴿مَـــالِكِ يوم الدِّينِ ﴾ (الفاتحة: 3). فكلمة ﴿مَـــالِكِ﴾ رُسِمتْ في جميع المصاحف بحذف الألف فتقرأ ﴿مَلِك﴾ موافقة للرسم تحقيقًا على وزن ﴿سَمِع﴾ صفة مشبهة أي قاضي يوم الدين، وقراءة عاصم بالألف مدّاً اسم فاعل من مَلِك مُلكاً بالكسر.

3- موافقة وجه من وجوه اللغة العربية أي موافقة القراءة لوجه من وجوه النحو سواء أكان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه لا يَضُرُّ مثله إذا كانت القراءة مما شاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح، وجاءتْ موافقة لأحد المصاحف العثمانية، فأئمَّة القُرَّاء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياسُ عربية، ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سُنَّة متَّبعة يلزم قبولها، والمصير إليها.[5]

ويلاحظ أن سيبويه أشار في كتابه إلى ما يُفيد أن القراءة سُنَّة متبعه، ومع ذلك حكى

ابن الجزري أنَّ الدَّاني قال: إن سيبويه أنكر قراءة أبي عمرو ﴿بارئكم﴾ و﴿يأمركم﴾ بالإسكان، وأكبر الظنِّ أنَّ هذا القول المنسوب لسيبويه هو الذى فتح عليه النار فيما يختصُّ بالطعن في القراءات، وسنقف على ذلك بنوع من التفصيل.

يتَّضح مما سبق أنَّ القراءة المتواترة الصحيحة هي ما جمعت الشروط الثلاثة سابقة الذكر فإذا اختلَّ أحدها خرجت القراءة من دائرة التواتر إلى الشذوذ. فالقراءة نوعان: متواترة لايجوز ردّها ولايحلّ إنكارها. وشاذة لايُقرأ بها.

وتعريف القراءة الشاذة: هي القراءة التي صحّ سندها، ووافقت العربية ولو بوجه، وخالفت المصحف. فهي عند ابن الجزري تُقبل، ولا يُقرأ بها لعدم الإجماع، فهي من أخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن يُقرأ به بخبر واحد، فضلاً عن أنها مخالفة لما قد أجمع عليه فلا يقطع على صحتها. وما لا يقطع على صحته لا يجوز القراءة به، ولا يُكفر مَنْ جَحَدَهُ ، ولبئس ما صنع إذا جحده.[6] ونشير إلى أنَّ القراءة الشاذة التي مُنع القراءة بها يُحتج بها في اللغة والنحو إذ هي على كلِّ حالٍ أقوى سنداً وأصحَّ نقلاً من كل ما احتجَّ به العلماء من الكلام العربي غير القرآن.[7]

ويرى الباحث أن قذف بعض الباحثين لطائفة من النحاة بألفاظ هي أقرب إلى تكفيرهم فيه شطط ومبالغة، فلا يمكن أن تكون هذه الطائفة المعارضة للقراءات من النحاة دافعها الأوحد هو حماية ما استقرَّ لديهم من قواعد، بل لابدَّ أن هنالك دوافع أخرى دفعتهم إلى هذا الموقف، وهذا ما سنحاول الوقوف عليه في هذا البحث. غاية ما في الأمر استطاع ابن مجاهد (ت 324 هـ) أن يحمل الأمّة على اتباع القراءات السبع للقرّاء:

1-عبد الله ابن عامر اليحصبي في الشام (ت188هـ).

2 -عبدالله بن كثير في مكة (ت120هـ).

3- عاصم بن أبي نجود في الكوفة (ت127هـ).

4-أبوعمرو بن العلاء في البصرة (ت154هـ).

5- حمزة بن حبيب الزيات في الكوفة (ت156 هـ).

6-نافع بن عبد الرحمن في المدينة (ت169هـ).

7-على حمزة الكسائي في الكوفة (ت 189هـ).[8]

وهذه القراءات هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن وورد فيها حديث: (أنزل القرآن على سبعة أحرفٍ).[9]

مواقف لبعض الأفاضل

وقفنا فيما سبق على جهد علماء القراءات، وبصفة خاصة ابن مجاهد الذي أرْسَى دعائم هذا العلم، والمتأمل في كُتب القراءات يظهر له قِدَمَ هذا العِلم، وكيف أن القرآن نزل بلغة قريش، ثم رُخص للعرب أن يقرؤوه بلغاتهم التي -كما سبق القول- جرتْ عادتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب، فالمراد بالأحرف السَّبعة اللغات التي تختلف بها لهجات العرب فإذا كان هذا هو المراد فالقراءات تمثل تلك اللهجات، ومع ذلك وجدنا بعض العلماء والأئمة الكبار لهم مواقف شبه صريحة من بعض القراءات، فقد وَرَدَ عن الإمام مالك رحمه الله (ت179هـ) كراهيته لقراءة الإمالة، والإمام أحمد بن حنبل (ت241 هـ) كَرِهَ قراءة حمزة -أيضاً- ولما تبيَّنَ له تواترها رجع عن كراهيته،[10] وابن جرير الطبري (ت310 هـ) يقول: "كلٌّ ماصحَّ عندنا من القراءات أنه علَّمَهُ رسول الله عليه وسلم لأمته من الأحرف السبعة التي أذن

الله له ولهم أن يقرؤوا بها القرآن، فليس لنا اليوم أن نُخطئ مَنْ قرأ به إذا كان ذلك موافقاً لخط المصحف ، فإذا كان مخالفاً لخط المصحف لم نقرأ به، ووقفنا عنه، وعن الكلام فيه".[11] وابن جرير نفسه يخطئ قراءة عاصم ﴿إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً ﴾ (البقرة: 282). بنصب تجارة بقوله:لا أستجيز القراءة بغير الرَّفع، وفي الآية: ﴿وما يخدعون﴾ بفتح الياء وسكون الخاء، قال الطبري: هي أولى بالصحة من قراءة ﴿يُخَادِعُونَ ﴾ (النساء: 142). وسيبويهِ (ت180 هـ) عقب على قوله تعالى: ﴿مَا هَـــذَا بَشَرًا﴾ (يوسف: 31)، بقوله: (بَشَرًا) في لغة أهل الحجاز، وبنوتميم يرفعونها إلامَنْ دَرَى كيف هي بالمصحف، وآية ﴿أَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ (فصلت: 17). عقب عليها: "إلا أن القراءة لا تخالف؛ لأنَّ القراءة سُنَّة".[12] وهذان القولان فيهما دلالة واضحة على اعتراف سيبويه بالقراءات، ومع ذلك لم يسلم من نقد النقاد، وسنفصل هذا الأمر في موقعه.[13]

ويهمنا في هذه النقطة موقفه من قراءة أبي عمرو و﴿بارئكم﴾ (البقرة: 54). وأمَّا الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاساً. ومن ثم قال أبو عمرو (إلى بارئكم)، ويدلك على أنها متحركة قولهم: من مأمنك، فيُبينونَ النون، فلو كانت ساكنة لم تحقق النون. وورد في النشر أنَّ سيبويه قال: "إنَّ الراوي لم يضبط عن أبي عمرو، لأنَّه اختلس الحركة فظنَّ أنه سكن".[14]

واستمعْ إلى ابن خالويه (ت 370 هـ): "قد أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وَرَدتْ في القرآن فهي أفصح ممَّا في غير القرآن لا خلاف في ذلك"، وتمتلكك الدَّهشة إذا قرأتَ له توجيهه لآية: ﴿قَالَ يَا آدَمُ أَنبِئْهُم بِأَسْمَائِهِمْ ﴾ (البقرة: 33). قرأ ابن عامر بطرح الهمزة، وإثبات الباء، وكسر الهاء، فإن كان جعله من أَنْبَى يُنبي غير مهموز، فهو لَحنٌ، وإن كان خفف الهمزة وجعلها ياءً وهو يريدها كانَ وَجْهًا.[15]

مناقشة:

ما صدر عن الإمام مالك (ت 179 هـــ)، والإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ)، وهما على ما هما عليه من وَرَعٍ وتقوى لا يُمكن القول بأنهما قد طعنا في قراءة متواترة سبعيّة، فلا مخرج لنا إلا أن نقول إنها لم تثبت عندهما أنها قراءة متواترة متَّصلة بالرسول صلى الله عليه وسلم، ورجوع الإمام أحمد عن كراهيته أكبر دليل على ذلك، فضلاً عن أنَّ الإمامين لم يشهدا العصر الذي تمَّ فيه تقعيد أو تأسيس علم القراءات الذي نضج عودُه على يد ابن مجاهد (ت 324 هـ)، والأمر نفسه ينسحب على سيبويه والطبري، فالأول توفي (180هـ)، وهو عصر لم يعرف الثبات لمعظم المعارف، والثاني توفي (310 هـ) ولعَلّ عمله في التفسير يبعد عنه تهمة الطعن في القراءات فضلاً عن عدم إدراكه لمرحلة نضج القراءات، أمّا ابن خالويه (ت370 هـ) فقد عاش بعد ابن مجاهد، وفي ذلك دلالة على اطّلاعه على ما خلفه علماء القراءات، ويرجح الباحث أن ابن خالويه وقع ضحيّةً للعصبية المدرسية أعني مدرستي البصرة والكوفة، فالانتصار لمدرسته أوقعه في المحظور. وما يودُّ الباحث إضافته في هذا الموقف هو أن معارضة النحاة لم يكن محركها هو العصبية فقط، بل يُضاف إلى ذلك عدم وصول بعض القراءات المتواترة إلى فئة من علماء النحو، ويجب ألا ننسى أن بعض علماء النحو لا يَمتُّ لعلم القراءات بصلة فلذا حكَّموا قوانين علمهم على علم آخر، وهذا هو مبعث الشرر، فلو أنهم ارتضوا ما قرره علماء القراءات بأن اختلاف القراءات مردُّه إلى لهجات العرب، وتطبيقاً لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم : (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا مَا تيسّر منه) لاستقاموا على الجادَّة، وأبعدوا أنفسهم عن النقد.

موقف مدرستي البصرة والكوفة من القراءات

لا يعنينا في هذا المقام القصص الكثيرة التي نُسجت حول أول مَنْ أشار بوضع النحو، ولكن يهمنا ثمرة ذلك الجهد المبارك، وهو كتاب سيبويه الذي عكفتْ عليه طائفةٌ من أهل البصرة وشاركتها طائفة أخرى من بلدة الكوفة، ثم اختطَّت الطائفة الأخيرة لنفسها منهجاً جديداً يتّفق مع البصرة في أشياء، ويخالفها في أشياء أخرى ممَّا قاد إلى نشوء مدرستي البصرة والكوفة.

أجمع المؤرخون بأنَّ البصرة هي التي قام على أكتافها علم النَّحو، وحاول علماؤها الانتفاع بعلم الحديث كما سبق القول،[16] وقد اعتمدتْ هذه المدرسة على السَّماع من نبعين كبيرين، وهما النقَّل عن القُرَّاء للذِّكر الحكيم، والسَّماع من الأعراب الفصحاء الخُلص الذين يُوثق بعربيتهم، ثُمَّ صَنَّفُوا هذه المادة المسموعة من الأعراب إلى فصيح وأفصح، والفصيح منه ما هو مَطرد شائع كثير، ومنه القليل، وجعلوا المطرد الشائع من الفصيح أصلاً يُقاس عليه، ومن ضوابطهم تحري سلامة اللغة والسليقة عند العربي، أما الرَّاوي فيشترطون فيه الصِّدق والضَّبط،[17] ونتج عن ذلك عدم اعتدادهم بالشاهد إذا لم يعرف قائله،[18] أو رَواه مَنْ لم يوثق به. واستبعدوا بعض القبائل بحجَّة مخالطتهم للأعاجم. ولم تختلف الكوفة كثيراً عن البصرة من حيث المنهج إلا في توسعهم في السَّماع من جميع القبائل العربية، والاحتجاج بالقراءات القرآنية مطلقاً متواترها وشاذها؛ لأنَّ ذلك مبنيٌّ على منهجهم القائم على التوسع في الرِّواية والأخذ بمعظم ماورد في اللغة.[19] والجدير بالذكر أن مدرسة البصرة قلَّلت من شأن الرواية فأهدَرت كثيراً من الروايات التي لم تخضع لأصولها، وعَدَّتها من الشَّواذ التي تُحفظ ولا يُقاس عليها، وهذه الصَّرامة في اتباع المنهج قادتهم إلى نقد القُراء وتضعيف قراءاتهم. ونقد القُراء أمر لم يقتصر على البصريين فقط، بل شاركهم الكوفيون أيضاً

فقد ذكرَت خديجة أنها وقفتْ على طعن صريح من الكسائي نقله الفَرَّاء في كتابه معاني القرآن (81/2). ولكن رغم ذلك المتصفح لكتب التفسير وتوجيه القراءات يرى أنَّ أهل البصرة أكثر طعناً في القراءات من الكوفيين، وقد يكون منشأ ذلك عدم وصول القراءة إليهم، ووقوفهم على تواترها،[20] أمَّا قِلَّة الطعن من قِبل الكوفيين فمرجعه إلى أن الكوفة بلد عِلم القراءات، وعلم الفقه.[21]

مقارنة بين منهج القُرَّاء والنُّحَاة:

اتّضح لنا مَّما سبق أنَّ القُراء وضعوا شروطاً ثلاثة لصِحَّة القراءة، والقراءة عندهم سُنة مُتَّبعة، فاختلال أي شرط من هذه الشروط يُخرج القراءة من التواتر، أما النُّحاة، كما ذكرالأفغاني،[22] فمنهجهم فيه خَللٌ واضطرابٌ إذ عمدوا إلى جمع نَتَفٍ شعرية ونثريّة من هذه القبيلة وتلك، ومن شِعْر لا يعرف قائله، ويجمعون هذا إلى أقوال معروفة، فضلاً عن اعتبارهم اللغة العربيَّة بما فيها من لهجات مختلفة لهجة واحدة في محاولة منهم من خلال استقرائهم الناقص إلى وضع قواعد عامّة تضبط الكلام العربيّ. وهيهات لهم لقد اتَّسع الخرق على الرَّاتق إذ صدموا بقراءات لا تنسجم مع قواعدهم فرمَوها بالضَّعف، وأقوال لأعراب فُصحاء فعدُّوها من الأغلاط! "واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون".[23] وفيما يلي بعض الأمثلة للطعون التي وُجهَتْ لبعض القراءات من قِبل بعض علماء مدرستي البصرة والكوفة. ذكرنا فيما سبق أنَّ البصريين كانوا أكثر طعناً بسبب منهجهم القائم على قواعد قعدوها بناء على استقراء ناقص للغة، ومن ذلك موقفهم من قراءة ابن عامر:

1-﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ (الأنعام: 137).

قرأ ابن عامر وحده بضم الزاي ﴿زُين﴾، وبرفع اللام من ﴿قتلُ﴾، ونصب الدَّال من ﴿أولادَهم﴾، وخفض الياء من ﴿شركائِهم﴾ وهذه القراءة فيها فصلٌ بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المصدر.[24] وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز الفصل بين المتضايفين؛ لأنهما كالشيء الواحد، قال الزمخشري: "والفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشِّعر، لكان سمجًا مردوداً... ولو قرئ بجرّ الأولاد والشركاء لكانَ الأولاد شركاءهم في أموالهم".[25] فهو يريد من ابن عامر أن يجرَّ الأولاد بدلاً من نصبها. ونعجب من أمر هذا العالِم، هل كان لا يدري أنَّ القراءة سُنَّة متَّبعة يجب قبولها واتباعها، أم أنَّها العصبية لمذهب نحويٍّ؟ وهذه القراءة نفسها ارتضاها الكوفيون وفاقاً لمنهجهم القائم على التوسع في الرواية، وقاسوا عليها جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، والجار والمجرور، وتَدعم قراءة ابن عامر قراءة بعض السلف: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَه إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ﴾ (إبراهيم: 47). بنصب وعده، وخفض رسله، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول.[26] ونعجب لموقف الفرَّاء الكوفي من هاتين القراءتين إذ قال فيهما: "وليس قول من قال....بشيء"،[27] فَلِمَ هذا العِنَاد والخروج عمَّا اتفقت عليه مدرسته؟ أكبر الظن هو الهوى، وحظُّ النفس، فإنكار ٌ للقراءات من جهة، وتخطئةٌ للفصحاء من جهة أخرى، فقد ردَّ قول القائل:

فزَجَجْتُها مُتمكنا زَجَّ القلوص أبي مَزادَه

بقوله :باطل، والصواب: زَجَّ القلوصِ أبو مَزاده.[28]

وفي هذا دليل واضح على تشدده ورفضه لكل مالم يجر على قياسه النَّحويّ، ولله درّ ابن جني الذي اعتبر البيت السابق دليلاً على إضَافة المصدر إلى فاعله: "وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنَّه في نفوسهم

أقوى من إضافته إلى المفعول؛ ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة – مع تمكنه من عدم ارتكابها، لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول".[29]

والقراءة لا تتبع أقوال مَنْ قال لا يجوز الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه، بل العربية تتبع القراءة.وقد أقرّ الفصلَ المنصفون من النحاة: ابن مالك، والأشموني، والسيوطي، وقال ابن مالك:[30]

وعُمْدَتي قرَاءةُ ابنِ عامرٍ وَكمْ لها مِنْ عَاضِدٍ ونَاصِرِ

2– وفي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (النساء: 1). قرأ حمزة بجرِّ (الأرحام) وهذا غير جائز عند رؤساء البصرة؛ لأنه لا يجوز عندهم أن يعطف ظاهر على مضمر مخفوض، إلا بإعادة الخافض، ومن هنا وقفوا موقف المعارضة من هذه القراءة، وهي سبعيّة لحمزة الصالح الورع الثقة في الحديث، وضعفها المبرد، بقوله: "لو صليتُ خلفَ إمام يقرأ بالكسر لحملتُ نعلي ومضيت". وقال عنها الزمخشري: "والجرُّ على عطف الظاهر على المضمر، وليس بسديد؛ لأنَّ الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد، فكأنَا في قولك: (مررتُ به وزيد)، و(هذا غلامه وزيد) شديدي الاتصال، فلما اشتدّ الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة، فلم يجز، ووجبَ تكرير العامل كقولك: مررت به وبزيدٍ، وهذا غلامه وغلام زيد".[31] أما الكوفيون فقد أجازوه في نحو: مررتُ بكَ وزيدٍ، وجرى عندهم مجرى مررتُ بزيد وعمرو. واستدلُّوا عليه بالقياس والسماع، أمَّا القياس فعلى عطف الظاهر على الظاهر، وليس مثل عطف

المضمر على الظاهر؛ لأنَّك هنا – وإن لم تكرر– لزم مجيء الضمير المخفوض غير متصل، وهذا لا يكون إلا في المخفوض، أما السماع فعُمدتهم فيه قراءة حمزة بالخفض، ومذهب الكوفيين هو الأصوب.[32] وتسندهم الآية: ﴿وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة: 217)، وقول العرب: ما فيها غيره وفرسِه بجر الفرس عطفًا على الضمير في غيره.[33]

ويكفيك من القلادة ما أحاط بالعنق. وأنقلُ قولين لأبي عمرو، والآخر للفطِن الذكي ابن جني؛ لأن فيهما ردّاً شافياً على مَنْ يُنكر القراءات من النحاة مستنداً على استقراء ناقصٍ، أو قياس فاسِدٍ ، قال أبو عمرو بن العلاء: "ما انتهى إليكم مما قالتِ العرب إلا أقله، لو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير". و قال ابن جني: "فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح يُسمَع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ".[34] وقد أنصف القرَّاءَ كثيرٌ من الباحثين المنصفينَ أذكر منهم الأستاذ د.الراجحي، إذ قال: "فالنحاة أصحاب تقعيد وتنظيم، وهذه الروايات التي تخرج على قواعدهم كانت تفجأهم فلا يكون منهم إلا تجريحها، والقراء أصحاب أداء، وهم أهل تلقٍ... فهم من هذه الناحية أدقّ من النحاة في نقلهم للغة".[35] فهذه شهادة أمينة تصبّ في خانة القرَّاء الذين جمع منهجهم بين النقل بالسماع فضلاً عن التلقي والعرض، فهم لا يجتهدون فيما ينقلون، ولا يسيرون على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية – كما سبق القول – بل جلّ اعتمادهم على الرواية. ولم يكن القراء على جَهْل بالعربية كما رماهم بعض النحاة بذلك.

سيبويه

ما سبقَ كان عرضاً مقتضباً للفكر العلميِّ الذي نشأ فيه سيبويه، وللقضايا التي كانت مثار اهتمام قرنائه من النُّحاة. فَمَنْ هو سيبويه؟ ومَا سهمه في هذا الجدل المثار حول القراءات؟ سيبويه أو رائحة التفاح كما يدلّ لقبه هو عمرو بن عثمان بن قنبر، كان وسيم الطلعة ذكي الفؤاد متوقد القريحة محبباً إلى جليسه، ولتلك الصِّفات كان الخليل يجلُّه، ويوقره مع أنه من تلاميذه، فقد روى أبو عمرو المخزومي أنه سَمِعَ الخليل يرحب بسيبويه قائلا ً: "مرحباً بزائر لايُمَلُّ".[36] وكان سيبويه طموحاً متطلعاً إلى الكمال، فلمَّا أخطأ أمام أستاذه حماد بن سلمة بقوله: (ليس أبو الدرداء)، ظناً أنَّ (أبو) اسم ليس في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم : (ليس أحد من أصحابي، إلا وقد أخذتُ عليه ليس أبا الدرداء). فصحَّحه أستاذه بأنَّ (ليس) هاهنا استثناء ، فردَّ سيبويه: "لاجَرَمَ لأطلبنَّ علماً لا تلحنني فيه أبداً".[37] فالنَّزعة الدينية هي التي قذفتْ به في بطن البصرة بعد النشأة الأولى في قريته (البيضاء) طالباً التفقه فى الدين، فتصحيح أستاذه حمّاد له بأنَّ (ليس) هنا للاستثناء تمَّ بغلظة أثرَتْ في نفس الفتى الآسيويّ المرهف الحسَّاس، فهجر حلقة حمَّاد، وتوجَّه صوب النّحو ممنِّياً نفسه ببناء مجد وسؤدد، فكان له ما تمنَّاه، فأخرج كتاباً في النحو وصفه القدماء بأنه قرآن النحو. وفي هذا السِّفر تظهر أمانته العلميَّة فقد أكثرَ فيه من الإشارات إلى شيوخه نحو: قول الخليل، حدثنا بذلك عيسى، وهي التي يختار أبو عمرو، فهذا العالم المتدين الأمين المرهف الحسّاس، هل خاضَ فيما خَاضَ فيه البصريون من بعده مِن طعنٍ في القراءات؟

نلاحظ في البدء أن كتاب سيبويهِ به ما يقدر بأربعمائة آية من القرآن الكريم استشهد بها سيبويه في مواطن مختلفة لإثبات القاعدة النحوية، ولم يقتصر على القراءات المتواترة فقط، بل تناول الشاذ منها أيضاً ؛ لأنه كان يدرك أنها أي القراءات تُمثل لهجات العرب، لذا كان يحاول تخريج القراءة على إحدى لغات العرب .قال

تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْترحوا السَّيئاتِ أن نجعلَهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواءً محيَاهُم ومماتهم ساءَ ما يحكمون﴾ (الجاثية: 21). قرأ حفص (سواء) بالنصب، وكذلك الكسائي، وحمزة، وقرأ الباقونَ بالرفع.[38] وقد استشهد سيبويه بهذه الآية بعد قوله: واعلم أن ما كان في النكرة رفعاً غير صفة فإنه رفع في المعرفة، وتقول: (مررتُ بعبد الله خيرٌ منه أبوه). فكذلك هذا وما أشبهه، ومن أجرى هذا على الأوّل فإنه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة فيقول: (مررتُ بعبد الله خيراً منه أبوه) وهي لغة رديئة.[39]

ويلاحظ أن سيبويه هنا يتحدث عن لغة من لغات العرب وصفها بالرداءة بناء على منهجهم الذي قسَّم لغات العرب إلى فصيح وأفصح، وجيّد وغير جيّد، فهو لم يهدف إلى الطعن في قراءة النصب كما ظنَّ الأنصاري.[40] والأمر نفسُه ينسحب على موقفه من الآية الكريمة: ﴿نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ (النحل: 40)، قرأها ابن عامر والكسائي بالنصب ﴿ فيكونَ﴾.[41] فقد ارتضى سيبويه الرفع "كأنه قال إنما أمُرنا ذاك فيكونُ. وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ...و هو ضعيف في الكلام".[42] فحديث سيبويه انصبَّ على قراءة الرفع المتّفقة مع القاعدة النَّحوية، وهي أنَّ الفعل المضارع لا ينصب بعد الفاء إلا إذا كان جواباً لنفي أو طلب. أمّا قوله: (وهو ضعيف في الكلام) يعني النصب فغير موجَّه إلى قراءة النصب إذ إنه لم يتعرض إليها، فمن غير المعقول أن يأتي باحث، ويقول: إن سيبويه يُضعف النصب في قراءة ابن عامر بطريق غير مباشر.[43]

ويرى البربرى أنَّ العبارات والصفات التي توهم منه ترجيحاً لقراءة على قراءة أخرى، مثل: (أحسن القراءتين)، و(الرفع أكثر)، و(كان جيداً). فهي لاتعني المفاضلة بين قراءة وأخرى، أوترجيح إحداهما، و يرى– أيضاً– أنَّ سيبويه لا يوجه الضعف إلى

القراءة مباشرة، إنما يحمل القراءة على إحدى لغات العرب الموصوفة بالضعف أو القلة.[44] وهو يؤيد ما سبق أن أشرنا إليه سابقاً في آية الجاثية. فسيبويه قد قرّر هو بنفسه أن القراءة سنه متبعة لذا لا يمكن أن يظنّ عاقل أنه نسي ما قاله، وخُطَّة الكتاب نفسها تشير إلى أنَّ الرجل كان عقله منظماً ودقيقاً. ولا أرَى عيباً في عدم تعرضه لبعض القراءات نحو قراءة النصب في آية ﴿كن فيكون﴾؛ لأنَّ القراءة كما ذكرت – خديجه الحديثي– لم تكن قد قُسمت في زمانه وحددت. ولم يتضح هذا التقسيم والتبويب إلا بعد منتصف القرن الثالث الهجري حيث كان ابن قتيبة (ت276هـ) من أوائل المتكلمين على القراءات،[45] فما أغفلهُ سيبويه من قراءات مردُّه إلى سبب بسيط، هو أنَّ هذه القراءات لم تصل إليه. فمن الظلم أنْ يحاكم الرجل بقوانين ومناهج لم يعرفها زمنه.

واحترام سيبويه للقراءات يتجلَّى في موقفه من القراءات الشاذة فقد استدلّ بها لإيمانه بأنها تمثل إحدى لغات العرب. فقال في الآيتين: ﴿السَّارقَ والسارقةَ﴾ (المائدة: 38)، و ﴿الزانيةَ والزاني﴾ (النور: 2) بالنصب وهما قراءتان شاذتان "وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة. ولكن أبتِ العامة إلا القراءةَ بالرفع"،[46] فقراءة الرفع عنده مبتدأ والخبر محذوف أي فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني، والنصب على الاشتغال أي واجلدوا الزانية والزاني كقولك زيداً فأضربه.[47] فسيبويه أورد الآيتين، وخرّجهما أو علل لهما بأن النصب جارٍ على الاشتغال. وفي قراءة الأعرج: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلاً يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ﴾ (سبأ: 10). فرفع (فأمّا العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يازيدُ والنضرُ) ويرتضي رأي أستاذه الخليل بأنه هو القياس، وقال أبو حيان[48] في النصب: (والطيرَ) أن سيبويه قال: (وقال أبوعمرو بإضمار فعل تقديره وسخرنا له الطيرَ). فقراءة الرفع الشاذة لم يرفضها، بل أثبت

صحتها بنقول عن أستاذه الخليل. وقراءة أبي السمال: ﴿ولات حين مناص﴾ بضم التاء لم يضعفها، بل وصفها بقوله: ﴿وهي قليلة﴾.[49] فعلى قول سيبويه: "حين مناص، اسم لات ، والخبر محذوف".[50] وأحياناً يصف القراءة بالكثرة ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾. (القمر: 49). فإنما هو على قوله: (زيداً ضربته)، وهو عربي كثير. وقد قرأ بعضهم :﴿وأمَّا ثمودَ﴾ إلا أن القراءة لا تخالف؛ لأنها سنة، فهذه القراءة الشاذة ﴿ثمودَ﴾ بالفتح، وقف منها سيبويه موقفاً يُشير إلى مدى احترامه للقراءات متواترها وشاذها.[51]

وقد ذكر الأنصاري أنَّ سيبويه طعن في آية ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنَ﴾ (الأنعام: 154). قال سيبويه : واعلم أن (كَفى بنا فضلاً على مَنْ غيرُنا) أجود، وفيه ضعف، إلا أن يكون فيه (هو)؛ لأنَّ (هو) من بعض الصلة، وهو نحو: مررتُ بأيُّهم أفضلُ، وكما قرأ بعض الناس هذه الآية: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنُ﴾. واعلم أنه قبيح أن تقول: (هذا مَنْ منطلقٌ) إذ جعلت المنطلق حشواً أو وصفاً، فإن أطلت الكلام، فقلت: (مَنْ خيرٌ منك) حَسُن في الوصف والحشو، وزعم الخليل رحمه الله، أنه سمع من العرب رجلاً يقول: (ما أنا بالذي قاتلٌ لك سُوءاً). فالوصف بمنزلة الحشو المَحْشُوَّ؛ لأنه يحسن ما بعده كما أن الحشو المحشو إنما يَتمّ بما بعده. عند البصريين لا يجوز حذف العائد مع قصر الصلة، وجوزوه إذا طالت الصِّلة نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاء إِلَهٌ﴾ (الزخرف: 84). أي هو في السماء إله . ذكر الأنصاري[52] أن عبارة سيبويه: (أجود، وفيه ضعف) تعَدُّ طعناً في الآية . وقراءة (أحسنُ) بالرفع قراءة شاذة جاءت على لغة من لغات العرب، فلماذا لا نفهم أنَّ هذه اللغة لغة جيّدة مادام أنها عربية والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ كما قال ابن جني[53] أما الوصف بالضعف فإلى اللهجة لا القراءة، أي هي لهجة، ولكنها حسب معايير النحاة ضعيفة.

نستطيع أن نقرر في نهاية هذا البحث أن موقف سيبويه من القرآن الكريم بقراءاته المختلفة كان محمُوداً، فقد احترم كلَّ القراءات التي وصلت إليه ولايُعاب إذا ما قرر أن مسألة ما لا وجود لها في العربية، ثمَّ يتضح خلاف ما قال نحو قوله: أماتوا ماضي (يدع).لم يستعملوا مصدره ولا اسم فاعله. وسار النحاة من بعده يرددون هذا القول. ثم اتضح أن هنالك قراءة لعروة بن الزبير: (ماودعك) وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: (لينهين أقوام عن وَدْعِهم الجمعات). و (اتركوا الترك ما تركوكم ودعوا الحبشة ما ودعوكم).[54] ففي كلّ ذلك دليل على وجود (ودع) الذي أنكره سيبويه وكما ذكرنا لا يُعَدّ هذا عيباً، لأنه أطلق القول بناء على ما لديه من معلومات.

والمتأمل في كتاب سيبويه يظهر له جلياً مدى اهتمامه بالقرآن الكريم، وحرصه على إظهاره بأنه جارٍ على سُنن العربية، وقد قيل إنَّ الجرمي كان يفتي الناس في الفقه بناءً على كتاب سيبويه.[55] وفي هذا إشارة إلى مدى التفاعل والاختلاط بين الفقه والنحو، وأهمّ من ذلك ما كانَ للجرمي أن يُفتي الناس في أمر يتعلق بالعبادة من كتاب سيبويه مالم يكن واثقاً بأنَّ سيبويه أمينٌ ثقةٌ يَقْرُب أن يكون من أهل النّقل والأثر على حدِّ الشلبي،[56] فالشلبي كاد أن يُصنفه في مدرسة القراء الذين يأخذون بالنقل عن الأئمة، لولا أنَّه فَهِم من بعض عباراته أي – سيبويه – أنه يعارض بعض القراءات، وهي تهمة دفعناها عنه في هذا البحث، ودفعتها طائفة من الباحثين من قَبل.[57]

وقد توصل البحث إلى نتائج من أهمها:

(1)إنَّ الاحتجاج بالقراءات عرفته المدرستان البصرية والكوفية إلا أن الأخيرة كانت أكثر توسعاً وفاقاً لمنهجها القائم على التَّوسع في الرِّواية.

(2)أهدرت مدرسة البصرة كثيراً من الروايات التي لم تخضع لأصولها وهذا مما أوقع بعضهم في معارضة القراءات.

(3)منهج القُرّاء أكثر دقةً ونظاماً من منهج النحاة، إذ اعتمد القراء على التلقي والرواية المنقولة المتصلة السند بالرسول صلى الله عليه وسلم، أما النحاة فمنهجهم قائم على استقراء ناقص، وعلى أشعار وأقوال بعضها مجهولة القائل، فهو منهج مضطرب غير دقيق.

(4)معارضة القراءات لها دافعان: الدافع الأوّل عدم وصول القراءة للمُعارض، والدافع الثاني العصبية للمذهب النحويّ المقرونة بضعف الوازع الدِّيني.

(5)القراءات بضروبها المختلفة كانت منبعاً فياضاً للنحاة.

(6)اعتمد سيبويه في كتابه على القراءة المتواترة، والشَّاذَّة، فالأخيرة وإن مُنعت القراءة بها إلا أنها من حيث الرواية أوثق من الشواهد اللغوية الأخرى، فصنيع سيبويه صنيع محمود في هذه الناحية.

(7)توصل البحث إلى أن سيبويه عالم ثبت، وحجة، وثقة، ومتدين ولا يمكن أن يتَّخذ موقفاً معارضاً للقراءات. أمَّا عدم ذكره لبعضها فأغلب الظن أنها لم تصل إليه، فهو بريء من تهمة الطعن في القراءات.

(8)معارضةُ القراءات إثْمٌ اقترفه متأخرو المدرستين البصرية والكوفية بسبب العصبية لمذهبيهم.

مقترحات

يقترح الباحث في نهاية هذا البحث ما يأتي:

(1)إعادة النظر في منهج النحو، ومحاولة تصفيته من القواعد المعارضة لبعض القراءات المتواترة الصحيحة، وذلك بأن نرفض القاعدة البصرية التي لا تجيز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض. وقاعدتهم

الأخرى التي تأبى الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول وغيرهما من القواعد التي تُصادم قراءة صحيحةً.

(2)عند تقديم القاعدة النَّحوية للناشئة يكون العُمدة والفيصل هو القرآن الكريم مدعوماً بأشعار العرب وأقوالهم.[58]

---

[1] أمين، أحمد، ضحى الإسلام، (القاهرة: النهضة المصرية،1974م) ج2، ص256.

2 المرجع السابق، ص282. والجدير بالذِّكر انَّ جميع القُراء تعرضوا للنقد، وقد قَدَّم عضيمة إحصاءً بذلك، انظر الملحق في نهاية هذا البحث.

[3] ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، د.ت)، ج1، ص228.

[4] إسماعيل ، شعبان محمد، القراءات أحكامها ومصدرها، (القاهرة: دار السلام ، ط2، 1992م)، ص20.

[5] راجع لمزيد من التفصيل: ابن الجزري، الحافظ أبو الخير محمد ، النشر في القراءات العشر، تصحيح :علي محمد الصباغ، (القاهرة: دار الفكر، د.ت) ،ص9 ومابعدها. والدمياط، شهاب الدين أحمد بن محم، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، (بيروت: دار الكتب العلميّة، 1998م)، ص8 وما بعدها. وإسماعيل، مرجع سابق، ص77.

[6] لمزيد من التفصيل راجع : ابن الجزري ، ج1،ص14، ومابعدها.

[7] الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، (دمشق: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1994م)، ص29.

[8] إسماعيل، مرجع سابق، ص55، ومابعدها.

[9] المرجع السابق ،ص70.

[10] ابن زنجلة ، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، حُجَّة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1981م)، ص59.

[11] الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل آي القران، (القاهرة: دار الحديث، 1987م).

[12] سيبويه، الكتاب، تعليق: إميل بديع، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1999م)، ج1، ص153، و201.

[13] للدكتور أحمد أنصاري كتاب باسم سيبوية والقراءات حَمَل فيه حملة قوية على سيبوية ،واتهمه بالطعن في القراءات، وقد ردّت عليه طائفة من العلماء.

[14] راجع سيبويه، ج4، ص 317، والأنصاري، ص73–86.

[15] ابن خالويه، أبوعبد الله الحسين ين أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: أحمد فريد، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1999م)، ص28.

[16] انظر ص 1 من هذا البحث.

[17] راجع: الأفغاني، مرجع سابق ص 28، وأمين، مرجع سابق، ص 283 وما بعدها، و المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، (أبوظبي: المجمع الثقافي، 2002 م)، ص81. والحديثي، خديجة، المدارس النحوية، (إربد: دار الأمل، 2002 م)، ص 75 وما بعدها. شوقي، ضيف، المدارس النحوية،(القاهرة: دار المعارف، د.ت)، ص46.

[18] في كتاب سيبويه 1050 شاهداً خمسون منها لم يُعرف قائلوها، فاعتذروا بأنَّ سيبويه وثق بروايتها. راجع: الأفغاني، ص198، والهامش.

[19] الحديثي، مرجع سابق، ص 77.

[20] انظر ص6–7 من هذا البحث.

[21] الحديثي، مرجع سابق، ص 139.

[22] المرجع السابق، ص 31.

[23] سيبويه، الكتاب، ج2، ص 157. ولابن جني في خصائصه باب باسم: في أغلاط العرب، ج2، ص474.

[24] عرنوس، جميلة محمّد، موقف النحاة مما تفرّد به ابن عامر في قراءاته، (الرياض: جامعة الملك سعود، رسالة ماجستير غير منشورة، 1426هـ)،ص223 وما بعدها.

[25] الزمخشري، أبو القاسم محمود، الكشاف، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1997م)،ج2،ص66.

[26] أبو حيَّان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد وآخرين، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1993م)، ج5، ص427.

[27] الفرَّاء، أبو زكريا يحي بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: محمد على النَّجار، (القاهرة: دار السرور، د.ت)،ج2، ص81.

[28] المرجع السابق، ص82.

[29] ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق :عبد الحميد هنداوي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م)، ج2، ص177.

[31] ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين بن محمد، شرح الكافية الشافية، تحقيق: على محمد وآخر، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م)، ج1، ص438.

[31] الزمخشري، مرجع سابق، ج1، ص492.

[32] أبو حيان، مرجع سابق، ج3، ص166، وانظر: الهامش أيضاً.

[33] المرجع السابق،ج2، ص156.

[34] المرجع السابق،ج2، ص233، والخصائص، ج1، ص382.

[35] الراجحي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، (الأردن: دار المسيرة، 2008م)، ص95 و96.

[36] عواد، كوركيس، سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال 12 قرناً، (بغداد: المجمع العلمي، 1978م)، ص15.

[37] التنقاري، صالح محجوب، سيبويه ومنهجه في الكتاب، بحث غير منشور، (كوالالمبور، 2000م).

[38] أبو حيان، مرجع سابق، ص47.

[39] سيبويه، الكتاب، ج2، ص30.

[40] الأنصاري، سيبويهِ والقراءات، ص18 وما بعدها.

[41] عرنوس، مرجع سابق، ص196.

[42] الكتاب،ج3، ص38.

[43] عرنوس، مرجع سابق، ص197.

[44] البربرى، صلاح موسى، موقف النحويين من الاحتجاج بالقرآن الكريم، مجلة الأزهر، ج4 ،السنة68، سبتمبر1995م.

[45] الحديثي، خديجة، دراسات في كتاب سيبويه، (الكويت: وكالة المطبوعات، 1995م)، ص48.

[46] سيبويه، مرجع سابق، ج1، ص19، والهامش أيضاً.

[47] المرجع السابق نفسه، وأبوحيان، ص393 .

[48] سيبويه، ج2، ص188، وأبو حيان، ج7، ص253. ولم أقف على ما قاله أبو حيان في كتاب سيبويه قد يكون اللفظ له، والمعنى لسيبويه.

[49] سيبويه، مرجع سابق، ج1، ص151.

[50] أبو حيان، مرجع سابق، ج7، ص376.

[51] سيبويه، مرجع سابق ،ج2، ص103– 104.

[52] الأنصاري، أحمد مكي، سيبويه والقراءات، (القاهرة: دار المعارف،1972م)، ص28 ومابعدها.

[53] ابن جني، الخصائص، ج1، ص400.

[54] حمودة، عبد الوهاب، القراءات واللهجات، (القاهرة: النهضة المصرية، 1946م)، ص144 ومابعدها.

[55] شلبي، عبد الفتاح إسماعيل، أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو، (جدة: دار المطبوعات الحديثة، ط3، 1989م)، ص 31.

[56] المرجع السابق، ص166.

[57] الحديثي، المدارس النحوية، ص86. والحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، ص9 وما بعدها. والبربري، صلاح، موقف النحويين من الاحتجاج بالقران الكريم، مجلة الأزهر. عبوش، عبد الفتاح، حقيقة رأي البصريين والكوفيين في الاستشهاد بالقراءات القرآنية على قواعدهم النحوية، مجلة دراسات يمنية، العدد 80. وضيف، المدارس النحوية،
ص 46.

[58] وقد سبقني الأنصاري في الدعوة إلى جعل القرآن الشاهد الأول للقاعدة النحوية في كتابه نظرية النحو القرآني.